



تشكلت محكمة بداية اربيل / ٣ بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٧ من قاضيها السيد مظفر فتاح سعيد المأذون بالقضاء باسم الشعب واصدرت
قرارها الآتي :-

المدعى / كوران محمود غفور / وكيله المحامي حسام الدين السرداري
المدعى عليه / جمال رشيد امين

القرار :

لادعاء المدعى عن طريق وكيله بأن المدعى عليه قد قام بتشييره والاساءة الى سمعته وذلك عن طريق كتابة تقرير الى جهاز
المخابرات في نظام حزب البعث وذكر اسمه في التقرير بأنه تم كسبه للعمل لصالح جهاز مخابرات حزب البعث المنحل المذكور لذا طالب
دعيته للمرافعة والزواجه بدفع التعويض عن الاضرار المعنوية التي لحق به نتيجة فعله هذا والذي قدره بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ مائة مليون دينار
ولاجل دفع الرسم طالب بمبلغ ٢٠٠٠٠ مائتي الف دينار على ان يكون له الحق في الطالبة بالزيادة عند التقرير بدعوى حادثه منظمة
او مستقلة وللمرافعة الحضورية الغيابية العلنية اطلعت المحكمة على صورة مصورة من التقرير المؤرخ في ٤/٢٠٠١ المتضمن بأن المدعى
عليه جمال رشيد امين قد تمكن من كسب (المدعى) الصحفى كوران محمود غفور للعمل ضمن جهاز المخابرات لنظام حزب البعث المنحل
كفت المحكمة وكيل المدعى بتقديم الصورة الاصلية للتقرير فاجاب بأن الصورة الاصلية محفوظة لدى اللجنة المشكلة للتحقيق في الملفات
فاثنت المحكمة اللجنة المذكورة لارسال الصورة الاصلية للتقرير المذكور فلم يرد الجواب اجاب وكيل المدعى بأن اللجنة المذكورة يعتذر عن
ارسال الصورة الاصلية فطالب من المحكمة الاستفسار منهم فيما اذا كان التقرير المقدم الى المحكمة مطابق للأصل المتواجد لديهم فجاءت
جواب لجنة التحقيق في ملفات المشكوين بعدد ١/٦ في ٢٠٠٩/٧/٦ بأنها مطابقة للأصل ولأن التقرير المذكور موقع بتوقيع يعزى
إلى المدعى عليه ولعدم استطاعة وكيل المدعى من ارادة مقياس للتطبيق وطلبها من اصدار الحكم لوكيله غيابياً معلقاً على الاستكتاب
والنکول عن اليمين عند الاعتراض ومنحه المحكمة هذا الحق ولصيغة اليمين المصورة في الجلسة ٢٠٠٩/١٠/٧ وتقرير الخبير القضائي
المعين لكل ما تقدم وحيث يجوز الا تخاذ من تقرير الخبير سبباً للحكم عليه قررت المحكمة الحكم بالزام المدعى عليه جمال رشيد امين
بادانه للمدعى كوران محمود غفور مبلغاً قدره ٢٠٠٠٠ مائتين الف دينار كجزء من المبلغ المقدر من قبل الخبير القضائي والمدفوع الرسم
عنها على ان يكون له الحق في الطالبة بالباقي بدعوى مستقلة ان شاء ذلك وتعميل المدعى عليه كافة المصاريف واتعاب المحاماة لوكيل
المدعى كوران محمود غفور المحامي حسام الدين السرداري مبلغاً قدره ٢٠٠٠ عشرون الف دينار وصدر القرار استناداً الى احكام المواد
٤١٢٥ و ١٥٦ و ١٦٦ اثباتات والمواد ٣٥ محاكمة الاإقليم النافذ حكماً غيابياً معلقاً على الاستكتاب والنکول عن
اليمين عند الاعتراض والإنكار بالنسبة الى المدعى عليه قابلاً للاعتراض والاستئناف والتمييز وحضورياً بحق المدعى قابلاً للاستئناف
والتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٩/١٠/٧ .

تم بكتابه السيد الدرهم (الرئيسي)
القاضي
مظفر فتاح سعيد